الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة تيسمسيلت – أحمد بن يحي الونشريسي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

شهـــــــــــادة مشاركـــــــــــــة

يمنح كل من السيد رئيس الملتقى الوطني والسيد عميد الكلية هاته الشهادة

للسيد (ة): أ.د / د / أ / ط.د / ب: زلاقي حنان جامعة المسيلة

نظير مشاركته (ا) في فعاليات الملتقى الوطني عبر تقنية التحاضر عن بعد حول:

مناخ الاستثمار في الجزائر ورهانات الإقلاع الاقتصادي –الواقع وسبل التطوير–

المنعقد يوم الاثنين 16 جوان 2025 بكلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة تيسمسيلت

بمداخلة موسومة بـ: سياسة التنويع الاقتصادي وفاعلية القطاع الخاص حالة الجزائر

رئيس الملتقى الوطني

الدكتور: بن صالح عبد الله
أستاذ محاضر قسم "أ"
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
جامعة تيسمسيلت

عميد الكلية

Scanné avec CamScanner

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة تيسمسيلت – أحمد بن يحي الونشريسي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

فرقة البحث (PRFU): الإقلاع الاقتصادي ومتطلبات تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر

ملتقى وطني حضوري وعبر تقنية التحاضر عن بعد حول:

مناخ الاستثمار في الجزائر ورهانات الإقلاع الاقتصادي

الواقع وسبل التطوير

يوم: الاثنين 16 جوان 2025

رئيس الملتقى الوطني: د. بن صالح عبد الله

الرئيس الشرفي للملتقى

أ د دهوم عبد المجيد ..... مدير الجامعة

المشرف العام للملتقى

أ د سحنون جمال الدين ..... عميد الكلية

المنسق العام للملتقى

أ.د زبير محمد ..... جامعة تيسمسيلت

رئيس الملتقى الوطني

د بن صالح عبد الله... جامعة تيسمسيلت

رئيس اللجنة العلمية للملتقى

د. قندز بن توتة

رئيس اللجنة التنظيمية للملتقى

د. مركان محمد البشير

رابط الجلسة الافتتاحية + الجلسة الرئيسية

https://meet.google.com/tog-qaas-gsh

الساعة : 18:00 – 18:20
استقبال الضيوف
الجلسة الافتتاحية : 18:30 – 19:00
تلاوة آيات بينات من الذكر الحكيم
الاستماع للنشيد الوطني الجزائري
كلمة أ د. سحنون جمال الدين ... عميد الكلية
كلمة د. بن صالح عبد الله ... رئيس الملتقى الوطني
كلمة أ د دهوم عبد المجيد ... مدير الجامعة
الاعلان الرسمي عن افتتاح أشغال الملتقى الوطني

الجلسة الرئيسية: من 19:00 – 19:45

الجلسة برئاسة : أ.د. صلاح محمد / مقرر الجلسة : أ.د. محمودي أحمد

المتدخل	جامعة الانتماء	عنوان المداخلة
أ.د زبير محمد	جامعة تيسمسيلت	دور مناخ الاستثمار في ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل توجه الجزائر نحو التنويع الاقتصادي
أ.د فرحي محمد	جامعة خميس مليانة	
د. صارة حليمي	جامعة تبسة	
Dr. AMINA BENHADDOU Dr. Samia BELHADEF Dr HAYAT ABDELBAKI	University of Ain Temouchent	Foreign Direct Investment and Economic Growth in Algeria : An Empirical Study (2000-2023)
Djilali Toumi Hamza	University of Khemis Miliana	Structural diversification of Algeria economy under the New Economic Growth Programme and its operationalization mechanism for economic take-off - analytical study for 2016-2030
Benazza Hicham	Université Centre Salhi Ahmed – Naama.	
مناقشة عامة		

الجلسة الأولى (افتراضية): من 19:45 – 21:15

الجلسة برئاسة : د. مركان محمد البشير / مقرر الجلسة : د قندز بن توتة

المتدخل	جامعة الانتماء	عنوان المداخلة
د. بخوش بلال	جامعة تبسة	التسويق السياحي كمحرك للإقلاع الاقتصادي وجذب الاستثمار: دروس من الجزائر وتجارب دولية
د. بن زايد نجاة	جامعة الجلفة	
د. ديلمي هجيرة	جامعة تيسمسيلت	مناخ الاستثمار في الجزائر الواقع والتحديات
د. زلاطو نعيمة	جامعة تيسمسيلت	L'investissement Direct Etranger : concepts, réalité et politiques de promotions
د. عامر عبد الرحيم	جامعة معسكر	الإطار القانوني والمؤسساتي لمناخ الأعمال بالجزائر خلال الفترة 1990-2020
كياري فطيمة الزهرة	جامعة معسكر	
ط.د بن طلحة عبد الغني	المركز الجامعي ميلة	الذكاء الاقتصادي كرافعة استراتيجية للإقلاع الاقتصادي في الجزائر الفرص والتحديات
د. ركيمة فارس	المركز الجامعي ميلة	
د. وسام داي	جامعة باتنة 1	
أ.د عبد اللاوي عبد السلام	جامعة خميس مليانة	استراتيجيات تشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي في تحقيق التنمية الشاملة في تركيا نموذج خلق التحول
د. بوبكر أسماء	جامعة خميس مليانة	
أ. صحراوي جمال الدين	جامعة ابن خلدون، تيارت	واقع الاستثمار المحلي والاجنبي في ظل رهانات تحقيق الإقلاع الاقتصادي في الجزائر
أ.مختاري محمد	جامعة وهران	
د. باريك مراد	جامعة تيسمسيلت	استقرار سعر صرف الحقيقي كآلية لتحفيز الاستثمار وتحقيق الإقلاع الاقتصادي
د. حمو زروقي آمال	جامعة تيسمسيلت	آليات ومتطلبات تعزيز مناخ الاستثمار في ظل الإصلاحات الاقتصادية الراهنة
د. سهلي رقية	جامعة تيسمسيلت	
د. جلطي فتيحة	جامعة تيسمسيلت	
د. شاقور جلطية فايزة	جامعة غليزان	محددات الإقلاع الاقتصادي في الجزائر
أ.د طهراوي دومة علي	جامعة غليزان	
أ.د زغبة طلال	جامعة المسيلة	
د. صادق سمية	جامعة تيسمسيلت	تفعيل الشراكة بين القطاع العام والخاص في الجزائر لتحقيق النمو الاقتصادي
أ.د مبطوش العلجة		
د. بورحلة زهرة	جامعة مستغانم	أثر حقوق الملكية الفكرية على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر
د. دندن فتحي حسان	جامعة مستغانم	
د. قندز بن توتة	جامعة تيسمسيلت	تفعيل الجباية كآلية لتحسين البيئة الاستثمارية وتهيئة مناخ الأعمال
د. بن صالح عبد الله	جامعة تيسمسيلت	
د. حايد حميد	جامعة تيسمسيلت	
مناقشة عامة		

رابط الجلسة الأولى: https://meet.google.com/tog-qaas-gsh

الجلسة الثانية (افتراضية): من 19:45 – 21:15

الجلسة برئاسة : د سهلي رقية / مقرر الجلسة : د حمو زروقي أمال

المتدخل	جامعة الانتماء	عنوان المداخلة
أ.د نادية والي	جامعة البويرة	التحفيزات الممنوحة للاستثمار في نظام القطاعات في ظل قانون رقم 22-18
أ.د معزوز دليلة	جامعة البويرة	
د. نبي محمد	جامعة البويرة	
د. لحمري حفيظة	جامعة معسكر	دور الذكاء الاصطناعي في دعم اتخاذ القرار الاستثماري
د. حسيني حميدة	جامعة تلمسان	دور التكنولوجيا المالية في تحسين وعصرنة مناخ الاستثمار في الجزائر–دراسة تحليلية
د. مفتاح صليحة	جامعة تلمسان	
د. بوراس فاطمة	جامعة البليدة 02	تجربة الدول الإسكندنافية في تعزيز الشفافية والمنافسة لتحسين مناخ الاستثمار
د. سحنون مصطفى	جامعة الشلف	دور الثروة المنجمية للحديد والصلب في تحسين مناخ الاستثمار وتفعيل الإقلاع الاقتصادي بالجزائر غارجبيلات أنموذجا
د. بشير إلزعر حسين	جامعة الشلف	
د. بلقاسمي خالد	جامعة البويرة	تحليل و اقع الاستثمار في الجزائر (2010–2023): العراقيل وآليات المعالجة
د. دهيمي عمر	جامعة البويرة	
د. حساني بن عودة	جامعة تيارت	الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بين المؤشرات الاقتصادية والمؤسساتية
د. يمينة رندي	جامعة تيسمسيلت	تعزيز جاذبية مناخ الاستثمار في الجزائر كوريا الجنوبية وسنغافورة أنموذجا
ط.د شوارفية محمد الأمين	جامعة وهران 2	
د. جحا نبيل	جامعة تيارت	سياسات التحفيز للاستثمار في الجزائر ومسارات الإطار التشريعي له
د. محمد هاني	جامعة البويرة	دراسة تحليلية لعلاقة تطور قوانين الاستثمار بتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر للفترة 1990-2022
د. محمد بوقرة	جامعة المدية	
علي عباس براهيم	جامعة الشلف	سبل تحسين مناخ الاستثمار في الجزائر على ضوء مستجدات قانون الاستثمار الجديد
عبيد محمد	جامعة خميس مليانة	
أ.د محمودي أحمد	جامعة تيسمسيلت	دراسة تحليلية تقييمية لمناخ الاستثمار دراسة مقارنة لتجارب دولية
د. عوان علي	جامعة تيسمسيلت	
مناقشة عامة		

رابط الجلسة الثانية: http://meet.google.com/fxs-mqkn-per

الجلسة الثالثة (افتراضية): من 19:45 – 21:15

الجلسة برئاسة : أ.د روشو عبد القادر / مقرر الجلسة : د. حايد حميد

المتدخل	جامعة الانتماء	عنوان المداخلة
MOUSSOU Hakima	Université de Bejaia	La digitalisation comme levier d'amélioration du climat d'investissement en Algérie
AMRI khira	Université de Bejaia	
Chakeur BELAKHDAR	University of Batna 1	The Role of Transport Infrastructure in Enhancing the Investment Climate: A Theoretical Framework and Applications in Algeria
Okba BELAKHDAR	University of Algiers 3	
د. صادفي جمال	جامعة خميس مليانة	المحور الثاني: عنوان المداخلة: دور البيئة القانونية في تحسين مناخ الاستثمار في الجزائر-قراءة في القانون 22-18 المتعلق بالاستثمار
د. فرحول ميلود	جامعة خميس مليانة	
د. وراد حسين	جامعة خميس مليانة	
د. زلاقي حنان	جامعة المسيلة	سياسة التنويع الاقتصادي وفاعلية القطاع الخاص حالة الجزائر
أ.د قرواط يونس	جامعة المسيلة	
أ.د صلاح محمد	جامعة تيسمسيلت	
أ.د مصطفى بوحفص	جامعة معسكر	الدول الرائدة في مجال تعزيز وتطوير مناخ الاستثمار: دراسة مقارنة بين الإمارات العربية المتحدة، سنغافورة، السعودية، وقطر
د. بن محمد شريفة	جامعة معسكر	
د. بن خلف الله عدة	جامعة معسكر	
أ.د بلجيلالي خالد	جامعة تيارت	الشراكة بين القطاعين العام والخاص خيار استراتيجي هام لتطوير مشاريع البنى التحتية على المستوى الاقليمي
د. بلجيلالي محمد	جامعة تيارت	
د. مداس وهيبة	جامعة تيسمسيلت	تقييم مناخ الاستثمار في الجزائر بين المقصد القانوني المسطر والممارسة الواقعية
د. غرمول أمينة	جامعة مستغانم	
Lila ZIANI	Université de Bejaia	Titre de la communication : Cadre conceptuel sur le climat des affaires et le décollage économique
Zoulikha ZIANI	Université de Bejaia	
د. بلغالم حمزة	جامعة خميس مليانة	عنوان المداخلة محددات الاستثمار الكلي في ظل مناخ الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1991-2023)
أ.د إليفي محمد	جامعة خميس مليانة	
د. زحوفي نور الدين	جامعة خميس مليانة	
د. غبولي أحمد	جامعة سطيف 1	مساهمة الاقتصاد الرقمي في تعزيز بيئة الاعمال وتحقيق الإقلاع الاقتصادي في الجزائر
ط.د رجم علي	جامعة سطيف 1	
أ.د بونويرة موسى	جامعة تيسمسيلت	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كآلية للإقلاع الاقتصادي في الجزائر من اجل تحقيق تنمية مستدامة للفترة 2013-2022
أ.د روشو عبد القادر	جامعة تيسمسيلت	دراسة تحليلية وتقييمية لدور الاستثمار الاجنبي المباشر في تحقيق الاهداف الكلية للسياسة الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 2001-2021.
د. مسعود بوبياون	جامعة أم البواقي	أثر قانون الاستثمار 22-18 في تشجيع الاستثمارات (دراسة تحليلية واستشرافية)
د. رفافة عبد العزيز	جامعة غليزان	
د. هالة يحياوي	جامعة أم البواقي	
د. ناقل زينب د.شنة جمال د. زرادنة محمد	جامعة تيسمسيلت جامعة تيسمسيلت جامعة تيسمسيلت	دور الاستثمار الأجنبي في تعزيز الإقلاع الاقتصادي في الجزائر
مناقشة عامة		

رابط الجلسة الثالثة: https://meet.google.com/kbg-hfzc-jrn

الجلسة الختامية

على الساعة 21:15

- قراءة توصيات الملتقى : رئيس اللجنة العلمية د قندز بن توتة
- كلمة ختامية: رئيس الملتقى الوطني د بن صالح عبد الله
- الإعلان عن رفع فعاليات الملتقى: عميد الكلية أ د سحنون جمال الدين

رابط الجلسة الختامية

https://meet.google.com/tog-qaas-gsh

تعليمات الملتقى

من أجل السير الحسن لأشغال الملتقى يجب على الأساتذة الأفاضل إتباع الخطوات التالية:

- الدخول بالأسماء الحقيقية لكل باحث مدرج في البرنامج والتحضير المسبق لعرض الباوربوانت؛
- استعمال المتصفح Google chrome أثناء التحاضر؛
- استعمال السماعات للاستماع الجيد وتفادي الصدى؛
- ضرورة التأكد من جاهزية الميكروفون والكاميرا قبل بداية أشغال المؤتمر؛
- غلق الميكروفون والكاميرا أثناء الاجتماع، واستعمال أيقونة طلب التدخل؛
- وجوب ضمان تدفق جيد للأنترنت، لضمان جودة التدخل أثناء التحاضر.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة تيسمسيلت–احمد بن يحي الونشريسي

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

فرقة البحث PRFU الإقلاع الاقتصادي ومتطلبات تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر

مؤتمر علمي وطني حضوري وعبر تقنية التحاضر عن بعد حول :

مناخ الاستثمار في الجزائر ورهانات الإقلاع الاقتصادي الواقع وسبل التطوير

يوم الاثين 16جوان 2025

المداخلة بعنوان: سياسة التنويع الاقتصادي وفعالية القطاع الخاص حالة الجزائر

1* زلاقي حنان *أستاذ محاضر ب بجامعة المسيلة

Hanane.zellagui@univ–msila.dz

2* قرواط يونس* أستاذ التعليم العالي بجامعة المسيلة

Younes.guerrouat@univ–msila.dz

3* محمد صلاح*أستاذ التعليم العالي بجامعة المسيلة

slah.mohammed@cuniv–tissemsilt.dz

الملخص:

تعتبر المؤسسات المالية غير المصرفية جزءا هاما ومتكاملا من النظام المالي، وأحد الوسائل الهامة لتعبئة المدخرات وعلى مساهمتها في العمليات الاستثمارية والتجارية الحيوية للإقتصاد، وخاصة شركة التأمين التي تتميز عن مختلف المؤسسات الادخارية في أنها مؤسسة ادخارية تعبئ الموارد المالية في شكل أقساط وتوظف في ميادين تمكن شركة التأمين من الوفاء بالتزاماتها على أحسن وجه، ونلاحظ أن سوق التأمين الجزائري يواجه اليوم تحديات الانفتاح الاقتصادي في إطار تحول الجزائر إلى اقتصاد السوق، وهذا ما جعلها تبحث عن قنوات جديدة لتمويل التنمية الاقتصادية.

Abstract

Non-bank financial institutions are an important and integral part of the financial system and one of the important means of mobilizing savings and their contribution to the vital investment and commercial operations of the economy, especially the insurance company, which is characterized by different saving vessels as an organized savings fund in the form of premiums and employed in fields that enable the insurance company We note that the Algerian insurance market is facing the challenges of economic openness in the context of Algeria's transition to a market economy, which has made it look for new channels to finance economic development

المقدمة:

تعتبر مؤسسات المالية غير مصرفية من أهم القطاعات التي تقوم عليها اقتصاديات الدول المتقدمة لما لها من أهمية بالغة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ولما يمثل إنتاجها من نسبة معتبرة في الناتج الداخلي الخام لهذه الدول. وتتجلى أهمية المؤسسات المالية غير مصرفية خاصة شركات التأمين في الدور المزدوج الذي يؤديه نشاط التأمين في التنمية الاقتصادية من خلال توفير للضمانات اللازمة لتحقيق خطط هذه الأخيرة من جهة وتجميعه حصيلة معتبرة من الموارد المالية تستفيد منها المشاريع المنتجة.

ولقد تولد لشركات التأمين نشاط آخر ألا وهو النشاط المالي، الذي جعل من شركات التأمين منشآت مالية فاعلة في النظام المالي، حيث تقوم هذه الأخيرة بتلقي الأقساط من المؤمن لهم (تعبئة المدخرات) ثم توظيفها في أوجه الاستثمار المختلفة، وهذا بحكم الفارق الزمني بين تحصيل هذه الأقساط ودفع التعويضات للمؤمن لهم حالة وجود خطر المؤمن عليه المنصوص في العقد، وهنا يبرز دور شركات التأمين في تمويل الاقتصاد.

ولقد بدأت الجزائر تدرك مكانة وأهمية نظام التأمين في اقتصادها، مما جعلها تمر بمرحلة الإصلاحات وسن قوانين تشريعية وتنظيمية، وهذا بغية حماية مصالح المؤمن لهم من جهة وضمان بقاء شركات التأمين من جهة أخرى.

والمسار التنموي للاقتصاد الجزائري في مجال التنمية المالية بين أن الجزائر تبنت نظامين ماليين، اولهما تمثل في كبح النظام المالي وكان ذلك نتيجة لظروف اقتصادية فرضت نفسها على متخذي القرار في تبنيه، وثانيهما نظام التحريري المالي بمراحله وهذا كان نتيجة لما نتج عن النظام الاول من مساوئ على الاقتصاد الجزائري خاصة فيما

يتعلق بالتنمية الاقتصادية وتوفير الموارد المالية اللازمة لها، وهذا ما يطرح الكثير من التساؤلات حول قدرة المؤسسات المالية غير المصرفية خاصة مؤسسات التأمين في تعبئة المدخرات وتمويل التنمية في الاقتصاد الجزائري.

مشكلة الدراسة:

إن الوضع الذي تعاني منه المؤسسات المالية غير مصرفية وسعيها في تعبئة المدخرات وتمويل التنمية الاقتصادية، حيث أن تمويل التنمية الاقتصادية في الوضع العادي هام جدا خاصة في مجال زيادة معدل نمو والتقدم على الصعيد الاقتصادي، كما يبين الواقع أن عدم قيام بدراسة مصادر التمويل سواء كان ذلك عن جهل أو تعمد هو خطأ فادح يؤدي إلى تبديد الموارد وسوء استخدامها، وان تحديد أهم العوامل التي تؤثر على المدخرات الخاصة بالمؤسسات المالية غير مصرفية وكيف يمكن للمؤسسات المالية غير مصرفية في تمويل التنمية الاقتصادية، وعليه تتبلور لدينا مشكلة الدراسة والتي تُصاغ في التساؤل التالي: **" ما هو واقع النشاط التأميني في الاقتصاد الجزائري؟"**

للإجابة على إشكالية الدراسة سوف نحاول التطرق بنوع من التفصيل في العناصر الأساسية للنشاط التأميني في الجزائر ويكون ذلك على النحو التالي:

المحور الأول: دراسة مسحية للشركات التي تنشط في قطاع التأمين في الجزائر.

لقد عمدت السلطات العمومية الجزائرية منذ الاستقلال إلى إنشاء نظام تأميني يوافق نموذج التنمية الاقتصادية المتبع، إذ مع كل مرحلة جديدة يصلها الاقتصاد الوطني يظهر النظام التأميني بأشكال متطورة، جعلت منه يدير المخاطر التي قد يتعرض لها المجتمع مستقبل.

يوجد العديد من مؤسسات التأمين المتواجدة بالجزائر ومن أهمها المؤسسات العمومية وهي مقسمة إلى نوعين متخصصة وغير متخصصة، والمؤسسات الخاصة وأخيرا المؤسسات التعاضدية (التعاونية) وهذا ما يوضحه الشكل :01

الشكل 01: شركات التامين الناشطة بالجزائر

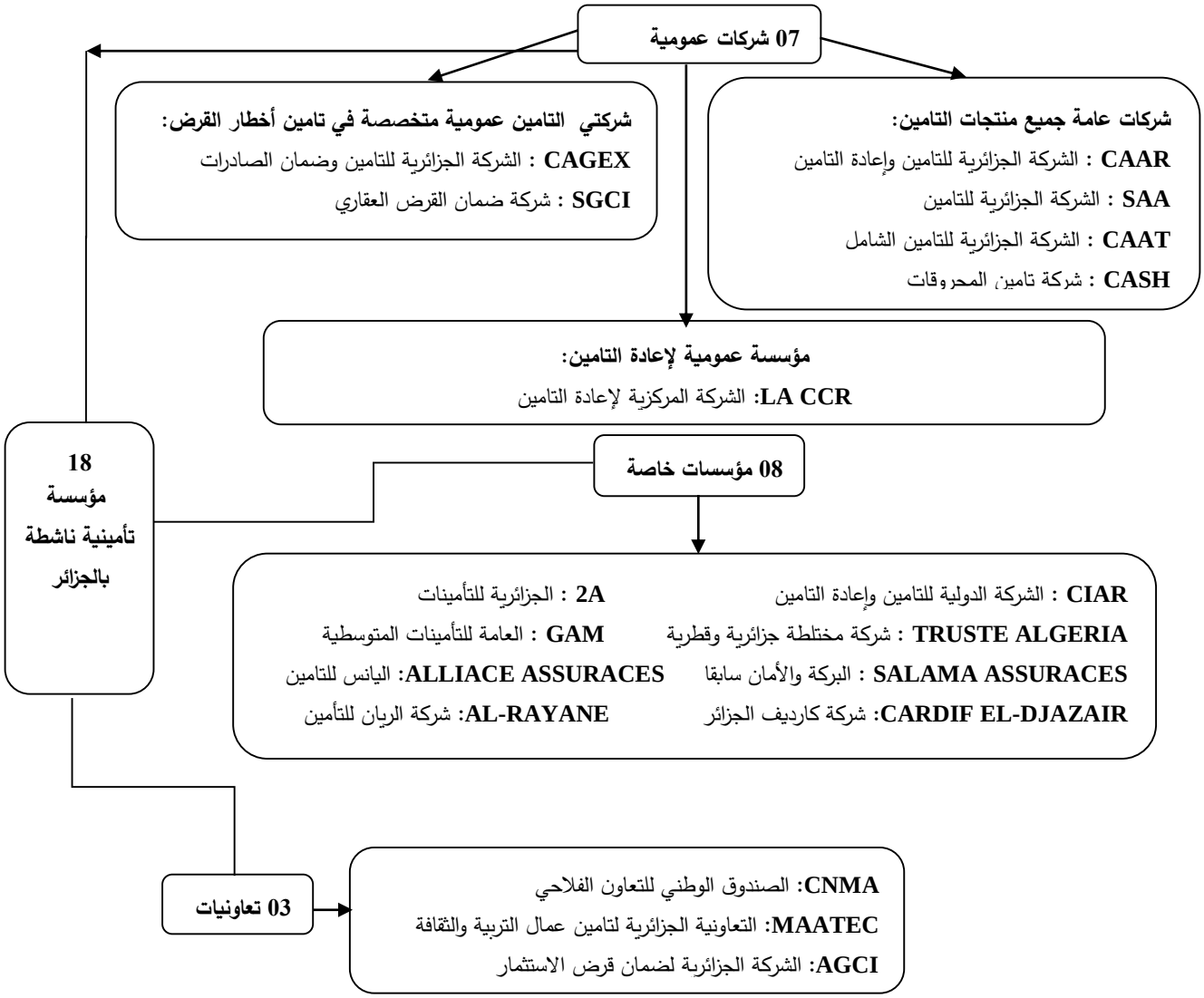

المصدر: من إعداد الباحثون.

المحور الثاني: تحليل نشاط التأمين في الجزائر خلال الفترة (2001-2014)

يعتبر قطاع التامين من أهم آليات تعبئة المدخرات الاجتماعية، ويمثل احد مصادر الادخار الرئيسية اللازمة لتمويل النشاط الاقتصادي. وجوهره يتضمن تشجيع الجميع على التوفير، فالأقساط التامين تعمل على تجميع مبالغ نقدية كبيرة تحتفظ بها شركات التامين، توفر رأس مال عملاق يجب أن يستغل في خدمة برامج التنمية الاقتصادية، مما يعكس أثره الايجابي على زيادة الإنتاج، ونظرا للأهمية الكبيرة التي يتمتع بها قطاع التامين، لابد من اهتمام وتطويره ليواكب التطور الاقتصادي، والعمل على زيادة إنتاجيته وتفعيل دوره في تجميع المدخرات، مع مراعاة وفرة الإمكانات الاقتصادية والاجتماعية المتاحة والتي لم تستثمر تأمينيا. وبالتالي يجب استغلال كامل طاقة ليقوم بدوره المهم كمصدر ادخاري واستثماري يساهم في زيادة الناتج المحلي ويدفع بالتنمية الاقتصادية إلى الأمام ولا يتأتى ذلك إلا بالاعتماد على جانبين أساسيين وهما:

الجانب الأول: وهو تحليل إنتاج قطاع التأمين من خلال تحليل حسب الفروع، وهنا يتم دراسة مساهمة كل فرع على حدة في الإنتاج الوطني للتامين، لتبين لنا حصة كل فرع منه، وأيضا تحليل إنتاج من منظور مؤسساتي، وهنا نقوم بتحليل نسبة مساهمة كل مؤسسة في الإنتاج الكلي للقطاع.

الجانب الثاني: وهو تحليل حجم التعويضات لشركات التأمين من خلال الفروع والمؤسسات لفترات الدراسة وإلى تحليل حجم التوظيفات المالية وقبل ذلك لابد من التطرق إلى تطور القوانين التشريعية التي تحدد نسب التوظيف المختلفة.

لقد حققت شركات التأمين خلال سنة 2014 ما قيمته 125.47 مليار دج بعدما كان قد بلغ 21.50 مليار دج سنة 2001، وهذا كما يوضحه الجدول رقم 01 التالي ويمكن تفعيل هذه المدخرات عن طريق توظيفها في مؤسسات يتخذ فيها المؤمنون صفة الشريك.

أولا: تطور رقم أعمال شركات التأمين.

من الجدول رقم 01 والشكل رقم 02 لقد حقق سوق التأمين الجزائري تطورا ملحوظا من 21.50 مليار دج سنة 2001 إلى 125.47 مليار دج سنة 2014 بإنتاج إضافي صافي وصلت قيمته إلى 103.97 مليار دج، وهذا كمحصلة ناتجة عن حركية وموجة الإصلاحات الجذرية وإعادة الهيكلة التي باشرتها السلطات المركزية بدءا بالقانون الصادر في 01 جانفي 1990 الذي ألغي مبدأ التخصص بالنسبة للشركات الوطنية والسماح لها بإنتاج جميع منتجات التامين إلى قانون 07-95 الصادر في 25 جانفي 1995 الذي ألغت من خلاله احتكار سوق التامين من طرف الدولة وفتحه للمنافسة بين الشركات الوطنية العمومية والخاصة الأجنبية، والتي تم تعميقها بالقانون 04-06 المؤرخ في 20فيفري 2006 الذي يهدف إلى ترقية مستوى الخدمة وتطوير الفروع التأمينية الحالية واستحداث شعب جديدة مثل تأمين بنك الذي تقوم من خلاله البنوك بتسويق بعض منتوجات التأمين عام 2008، والتي تزامنت مع برامج النفقات العمومية على غرار برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة 2001-2004 ويتمحور حول الأنشطة المخصصة لدعم المؤسسات و الأنشطة الزراعية المنتجة التي تنتج القيمة المضافة و توفر الشغل، و تحسين ظروف المعيشة و التنمية المحلية و تنمية الموارد البشرية، وهذا بغية مكافحة الفقر , وتوفير فرص العمل و تحقيق توازن جهوي و إنعاش الفضاء الجزائري. وجاء برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي بعد ما توصلت إلى نتيجة نقضي بأن إقامة إستراتيجية للإنعاش القائمة على الإصلاحات الهامة لإطار التسيير و إصلاحات هياكل الاقتصاد الوطني قد تصطدم بعراقيل سريعة في التطبيق بل تزيد من حدة التفكك الاقتصادي على المستوى الجغرافي و الاجتماعي ما لم يتم تحضير فضاء اقتصادي و دون تعزيز قدرات الإنتاج المحلية و إنعاشها و دون تعبئة الادخار المحلي و إنشاء القدرة الشرائية , وعليه فمن الضروري القيام بعمل واسع النطاق لتصبح أثار التفكيك و تهيئة البلاد من أجل إنعاش أفضل(1) ، والفصل بين التأمينات على الأضرار وتامين الأشخاص الذي دخل حيز التنفيذ عام 2011. وإلى المخطط الخماسي لدعم النمو للفترة 2005-2009 بغلاف مالي يقدر بمبلغ 156.9 مليار دولار أمريكي، يغذيها برنامج الإستثمار العمومي بـ 286 مليار دولار للخماسي 2010-2014. (2) وهذا دليل على زيادة الاهتمام بهذا القطاع وتأكيد مدى أهميته على الرغم من تأخره نوعاما عن القطاعات الأخرى.

ويعود سبب الإرتفاع المسجل إلى كبر حجم حظيرة السيارات في الجزائر وكثرة مسببات الحوادث المتعلقة بها يضاف إليها إدراج التأمينات على السيارات ضمن التأمينات الإجبارية (تعريفة الضمان على خطر الإصطدام)، ونمو عمليات بيع السيارات بالتقسيط بواسطة البنوك التي تشترط عقد تأمين شامل على السيارة، وإلزامية التأمين على الكوارث الطبيعية وفرض عقد تأمين السفر للراغبين في الحصول على تأشيرة إحدى دول الإتحاد الأوروبي، ناهيك عن تطبيق مخطط الدعم الفلاحي الذي يشترط التأمين ضد المخاطر الفلاحية على الفلاحين الراغبين في الإستفادة من الإعانات والخدمات التي يقدمها.

الجدول 01: رقم أعمال مؤسسات التامين الجزائرية للفترة (2001-2014) الوحدة: مليون دينار جزائري

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
مجموع الإنتاج (رقم الأعمال)	**21,50**	**29,42**	**31,27**	**36,12**	**41,64**	**47,13**	**54,49**	**68**	**77,67**	**81,08**	**87,32**	**100,18**	**113,96**	**125,47**
معدل النمو	**11,66**	**36,8**	**6,29**	**15,51**	**15,28**	**13,18**	**15,6**	**24,8**	**14,2**	**4,39**	**7,7**	**14,73**	**13,76**	**10,1**

المصدر: **الفترة (2001-2002): l 'Algérie en quelques chiffres n34.Ons.Alger.2005,p53.**

- **الفترة (2003-2004): l 'Algérie en quelques chiffres n36.Ons.Alger.2006,p55**
- **الفترة (2005-2006): l 'Algérie en quelques chiffres n39.Ons.Alger.2009,p58**
- **الفترة (2007-2010): l 'Algérie en quelques chiffres n40.Ons.Alger.2010,p59**
- **الفترة (2011-2012): l 'Algérie en quelques chiffres n42.Ons.Alger.2012,p64**
- **الفترة (2012-2013): l 'Algérie en quelques chiffres n44.Ons.Alger.2014,p64**
- **الفترة (2014): LES SECTEUR ALGERIN DES ASSURANCES NOTES STATISTIQUES**

ويمكن توضيح تطور رقم الأعمال في الجزائر من خلال الشكل الموالي.

شكل 02: تطور رقم أعمال التأمين خلال الفترة 2001-2014

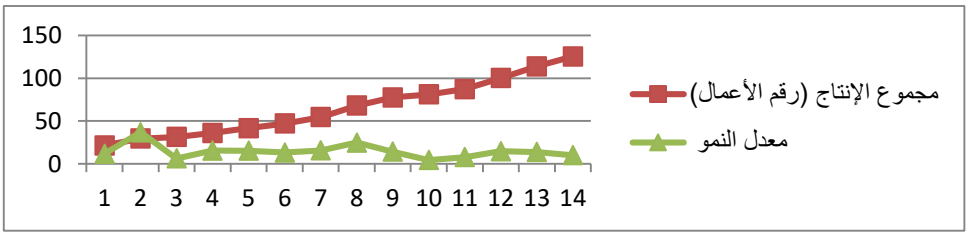

المصدر: من إعداد الباحثون بالاعتماد على معطيات الجدول 01.

ثانيا: تحليل إنتاج التأمين خلال الفترة 2001-2004

من خلال الجدول 02، بلغ الإنتاج الإجمالي لقطاع التامين في الجزائر للسنوات الأربعة على التوالي: 22.10% مليار دج، 29.42% مليار دج، 31.27% مليار دج، 36.12% مليار دج، بزيادة متقاربة.

1) **تحليل إنتاج التأمين حسب الفروع:** من خلال الجدول 02 والشكل03 أدناه حققت الفروع مستويات النتائج التالية:

❖ سجل إنتاج القطاع خلال سنة 2001 ارتفاعا، 11.6% حيث عرفت الجزائر فيضانات 10 نوفمبر 2001 في حين بقيت تتحكم في إنتاج السوق الفروع الثلاث (فرع السيارات 41%، فرع الأخطار الصناعية بـ 29%، وفرع النقل

بـ 16%)، كما وقد عرفت التأمينات الزراعية ارتفاعا معتبرا بـ 9% وذلك نتيجة تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، أما فرع تأمينات الأشخاص فتبقى حصته ضعيفة من إنتاج القطاع حيث تقدر بـ 5% بسبب عدة عوامل كغياب ثقافة تأمينية، النظام الجبائي، السوق المالي...الخ.

❖ أما عن سنة 2002 فقد حقق إنتاج القطاع ارتفاعا بـ 33.16% مقارنة بسنة 2001 وهي أعلى نسبة سجلت في العشر سنوات الأخيرة وقد كانت الحصة الأكبر من الإنتاج لصالح فرع الأخطار الصناعية بـ 40.97%، وفي المرتبة الثانية نجد فرع السيارات بـ 34.9%، أما المرتبة الثالثة فكانت لفرع النقل بنسبة بـ 13.4 %.

❖ وخلال سنة 2003 لم يكن هناك تطور كبير لنشاط القطاع الذي يستمد أغلبية أقساطه من فرع السيارات، حيث ساهم هذا النوع بنسبة 89% في الارتفاع الذي سجله سوق التامين وأبقى على تشكيلته المكونة من فرع السيارات بنسبة 38.4%، الأخطار الصناعية بنسبة 39.2% وفرع النقل بنسبة 12.6%،ويرجع الارتفاع في حصة فرع السيارات إلى عدة عوامل كتطور حظيرة السيارات في الجزائر، تطور في مجال التامين السيارات (الضمان المغطى لكل الأخطار) وجوب اكتتاب هذا الضمان في مجال قروض شراء السيارات الممنوحة من قبل المؤسسات المالية، أما عن باقي الفروع فتبقى مساهمتها ضعيفة.

❖ في سنة 2004 ارتفع إنتاج القطاع بنسبة12 % مقارنة بسنة 2003 حيث شهد كل من فرع السيارات، الأخطار الصناعية والنقل تغيرا موجبا وبمقدار23%،11%، 2% على الترتيب في حين عرف فرع التأمينات الأخطار الزراعية تغيرا سالبا وبمقدار 44% كما عرف فرع تأمينات القروض هو الأخر تغيرا سالبا وبمقدار 69% في حين تبقى نسبة تغير إنتاج بقية الفروع ضعيفة.

الجدول 02: تطور انتاج حسب الفروع الفترة (2001–2004)

الوحدة: مليون دينار جزائري

السنوات	2001			2002			2003			2004		
الفروع	المبلغ	الحصة%	التغير	المبلغ	الحصة	التغير	المبلغ	الحصة	التغير	المبلغ	الحصة	التغير
تامين السيارات	8849	41	8.5%	10268	34.9	15.8	12273	38.4	19.5%	15179	42%	23%
الأخطار الصناعية	6254	16	11.3 %	15059	40.97	72.8	12529	39.2	3.9%	13974	39	11%
النقل	3440	9	16.4 %	3936	13.4	14.9	4024	12.6	2.2%	3943	11	2%
الأخطار الزراعية	1872	9	51.4 %	1217	4.1	-15.9%	1640	3.3	-14.6%	583	2	-44%
تامين الأشخاص	1003	5	8.1%	1148	3.9	14.8%	1176	3.7	2.5%	1736	5	48%
تامين القرص الداخلي	83	0	51.2 %	370	0.3	240.5%	274	0.9	-25.9%	83	0	-69%
الموافقات الدولية	0	0	13.2 %	422	1.4	65%	639	2	54.3%	19 241	0 1	.
المجموع	**21501**	100	11.6 %	29430	100	33.16%	31970	100	86%	35758	100	12%

المصدر: من إعداد الباحثون بالاعتماد على: Rapport de situation générale du secteur des assurance.2001-2002-2003-2004

ويمكن توضيح تطور إنتاج التأمين حسب الفروع من خلال الشكل الموالي.

الشكل 03: تطور انتاج حسب الفروع الفترة (2001-2004)

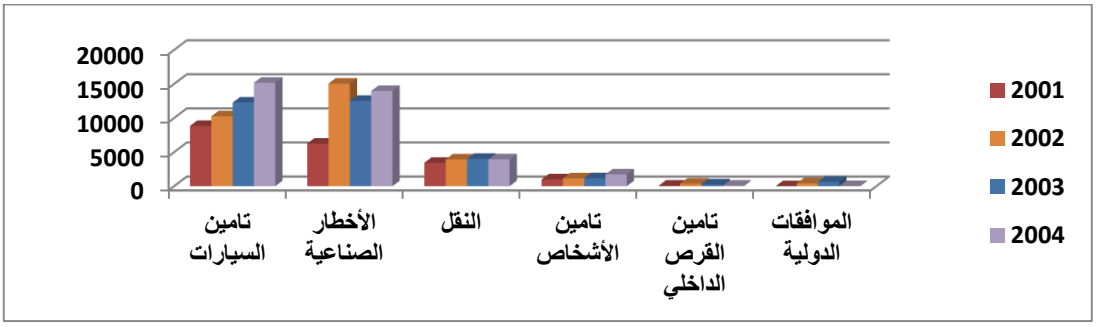

المصدر: من إعداد الباحثون بالاعتماد على الجدول أعلاه

2) تحليل إنتاج التأمين حسب المؤسسات:

انطلاقا من الجدول 03 والشكل 03 أدناه، سوف نحاول توضيح تطور إنتاج الشركات المكونة لقطاع التأمينات من سنة 2001 إلى سنة 2004. نلاحظ أن نشاط التأمين في تحسن مستمر، ويترجم ذلك بحجم الأقساط المحققة سنة بعد سنة، إذ انتقل حجم الأقساط من 21.5 مليار دج سنة 2001 إلى 35.8 مليار دج سنة 2004 محققا بذلك زيادة في الأقساط تقدر بـ 14.3 مليار دج وكان لشركتي SAA و CAAT مساهمة كبيرة في هذه الزيادة، إذ حققت كل شركة نسبة نمو بلغت 14.32% و 40.57% على التوالي لسنة 2002 مقارنة بسنة 2001، أما في سنة 2003 فقد حققت SAA زيادة تقدر بـ 3.6 مليار دج. وانخفاض يقدر بـ 1.6 مليار دج لشركة CAAT وهذا مقارنة لسنة 2002، وبهذا انتقلت حصة هاتين الشركتين في السوق من المجموع الحصص 40.87% سنة 2002 إلى 49.12% سنة 2003 ، وفي سنة 2004 فقد حققت شركتي SAA و CAAT نسبة 56% أما الانخفاضات فقد مست الشركات التي نشاطها موجه نحو تغطية المخاطر الصناعية، ويتعلق الأمر ب CAAR يقدر بـ -2.12 مليار دج سنة 2003 مقارنة بـ2002، أما في 2004 تقدر بـ -1.27 مليار دج مقارنة بسنة 2003. كذلك نرى الانخفاض في الشركات التالية: (TRUST حيث يقدر بـ (-413 مليون دج))، (CASH حيث يقدر بـ (-76 مليون دج))، (EL RAYAN حيث يقدر ب (-65 مليون دج) في سنة 2004 مقارنة بنسبة 2003، وهذا الانخفاض يؤدي إلى تذبذب نشاط التامين الذي يؤدي إلى فقدان عقد تامين وبالتالي انخفاض يكون على مستوى الإنتاج.

الجدول03:تطور إنتاج حسب المؤسسات الفترة (2001-2004) الوحدة: مليون دينار جزائري

المؤسسات	2001		2002		2003		2004	
	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%
SAA	4257	16,74	4867	16,78	8537	27,30	11187	31,23
CAAR	5423	27,35	7322	25,25	5197	16,62	3922	10,95
CAAT	4969	20,39	6985	24,09	6824	21,82	8914	24,89
CNMA	352	1,81	532	1,83	2590	8,28	2903	8,10

0,07	24	0,07	22	9,24	2681	9,37	1824	MAATEC
5,47	1958	7,58	2371	0,07	19	0,06	12	TRUST
4,69	1681	3,89	1217	7,50	2176	6,47	1259	CIAR
3,98	1424	3,49	1091	2,81	814	3,61	702	2A
0,08	30	0,04	12	3,49	1011	4,77	928	CAGEX
0,06	20	0,16	51	0,03	10	0,04	8	SGCI
0,07	26	0,02	5	0,15	44	0,15	29	AGCI
1,388	497	1,244	389	0,002	0,572	-	0	EL-BARAKA (SALAMA)
4,80	1718	5,74	1794	0,74	214	0,57	110	CASH
3,24	1160	2,39	747	6,71	1946	7,15	1392	GAM
0,99	355	1,34	420	0,73	211	0,79	153	EL RAYAN
0	0	0	0	0,58	168	0,73	143	STAR HANA
100	**35819**	**100**	**31267**	**100**	**29001**	**100**	**21561**	المجموع

المصدر: من إعداد الباحثون بالاعتماد على

Rapport de situation générale du secteur des assurance.2001-2002-2003-2004

ويمكن توضيح تطور إنتاج التأمين حسب المؤسسات من خلال الشكل الموالي.

الشكل 04: تطور انتاج حسب المؤسسات الفترة (2001-2004)

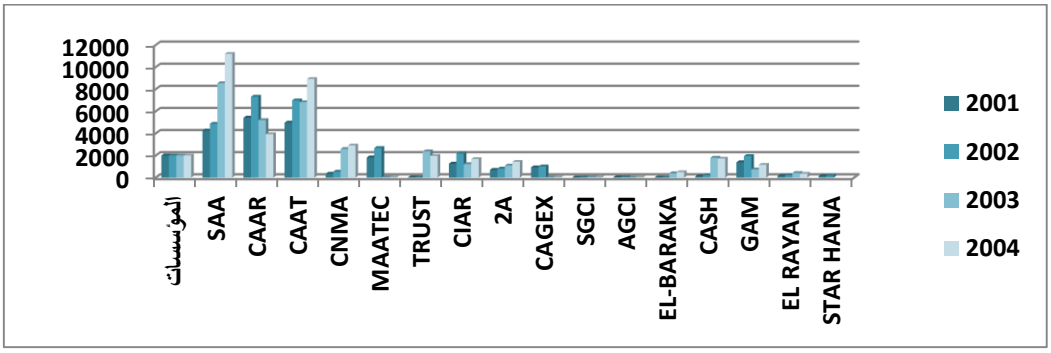

المصدر: من إعداد الباحثون بالاعتماد على الجدول أعلاه

ثالثا: تحليل إنتاج التأمين خلال الفترة 2005-2009

من خلال الجدول 01، بلغ الإنتاج الإجمالي لقطاع التامين في الجزائر للسنوات الخمس على التوالي: 41.64% مليار دج، 46.50% مليار دج، 53.86% مليار دج، 68% مليار دج، 77.67% مليار دج بزيادة متقاربة.

1)- تحليل إنتاج التأمين حسب الفروع:

من خلال الجدول رقم (2-4) أدناه، نلاحظ أن سوق التأمينات تحت سيطرة فرعين كبيرين وهما فرع السيارات وفرع الأخطار الصناعية،

- ففي سنة 2005 نرى أن حصة كل منهما على التوالي 44.63% و35.07% ويرجع ذلك لاجباريته وفي المقابل نجد فرع التأمينات الأشخاص يساهم بنسبة منخفضة تقدر بـ 6.16% أما بالنسبة لفرع الأخطار الصناعية فيحتل

المرتبة بنسبة 35.07% ويليها فرع تأمينات النقل بنسبة 10.32% وبالنسبة لبقية الفروع تبقى مساهمتها في الإنتاج ضعيفة.

- شهدت سنة 2006 صدور القانون 04/06 المعدل للأمر 07/95 والذي يهدف إلى تجسيد فكرة تحرير سوق التأمين وتفعيل نشاط القطاع وتحسين نوعية خدماته، بحيث نلاحظ سيطرة الفروع الثلاث على القطاع (السيارات، الأخطار الصناعية، فرع النقل) وقد كان الارتفاع الأكبر لصالح فرع السيارات بنسبة 44.74%، وفي المرتبة الثانية الأخطار الصناعية بنسبة 36.06% ويليه فرع النقل 9.54%، ونلاحظ أن فرعي السيارات والأخطار الصناعية تستحوذان على 80% من مجموع الأقساط، كما سجل تزايد بصورة ضئيلة لتأمينات الأشخاص وتامين على القرض على التوالي 6.46%و 0.66% بزيادة على التوالي تقدر بـ16% و 36.40% على عكس من ذلك عرف فرع التأمينات الزراعية تراجعا بمقدار (-22.79%).
- خلال سنوات من 2007 إلى 2009 شهد قطاع التامين بقاء الفروع الثلاثة مسيطرة على إنتاج القطاع حيث بقي فرع السيارات يحتل رأس القائمة بحصة تقدر بـ45% من إنتاج القطاع حيث عرف تغيرا موجبا يقدر بـ 43.92% ويرجع سبب ذلك لتطور مجال عقد تامين السيارات حيث يضمن كل الأخطار إضافة إلى وجوب استكتاب هذا الضمان في قروض شراء السيارات وفي المرتبة الثانية فرع الأخطار الصناعية بحصة تقدر بـ 36% في حين يحتل فرع النقل المرتبة الثالثة بالرغم من حصتها الضعيفة فقد عرفت زيادة تقدر بـ 19.70%، أما الفروع الأخرى فتبقى مساهمتها ضعيفة جدا.

الجدول 04: تطور إنتاج حسب الفروع الفترة (2005-2009) الوحدة: مليون دينار جزائري

الفروع	2005			2006			2007		
	المبلغ	الحصة	%	المبلغ	الحصة	%	المبلغ	الحصة	%
تامين السيارات	18872	44,63	24	21082	44,74	12	24552	45,05	16,45
الاخطار الصناعية	14828	35,07	6	16990	36,06	14,58	19431	35,65	14,36
النقل	4366	10,32	10,72	4495	9,54	2,95	5167	9,48	14,94
الاخطارالزراعية	737	1,74	26	569	1,21	- 22,79	520	0,95	-8,61
تامينات الأشخاص	2604	6,16	50	3045	6,46	16,93	3533	6,48	16,02
تامين الفرض	228	0,54	175	311	0,66	36,40	662	1,21	112,86
الموافقات الدولية	651	1,54	150	628	1,33	-3,53	637	1,17	1,43
المجموع	42286	100	441,72	47120	100	56,54	54502	100	167,45

الفروع	2008			2009		
	المبلغ	الحصة	%	المبلغ	الحصة	%
تامين السيارات	29566	42,98	19,95	35336	45,06	16,32
الاخطار الصناعية	25641	37,27	24,21	28532	36,39	10
النقل	5760	8,37	10,29	6185	7,89	6,87
الاخطارالزراعية	716	1,04	27,37	1044	1,33	31,41

تامينات الأشخاص	5430	7,89	34,93	5759	7,34	5,71
تامين الفرض	838	1,22	21	779	0,99	-7,57
الموافقات الدولية	839	1,22	24,07	778	0,99	-7,84
المجموع	68790	100	161,82	78413	100	54,9

المصدر: من إعداد الباحثون بالاعتماد على

Rapport de situation générale du secteur des assurance.2005-2006-2007-2008-2009

ويمكن توضيح تطور إنتاج التأمين حسب الفروع من خلال الشكل الموالي.

شكل 05: تطور إنتاج حسب الفروع للفترة (2005-2009)

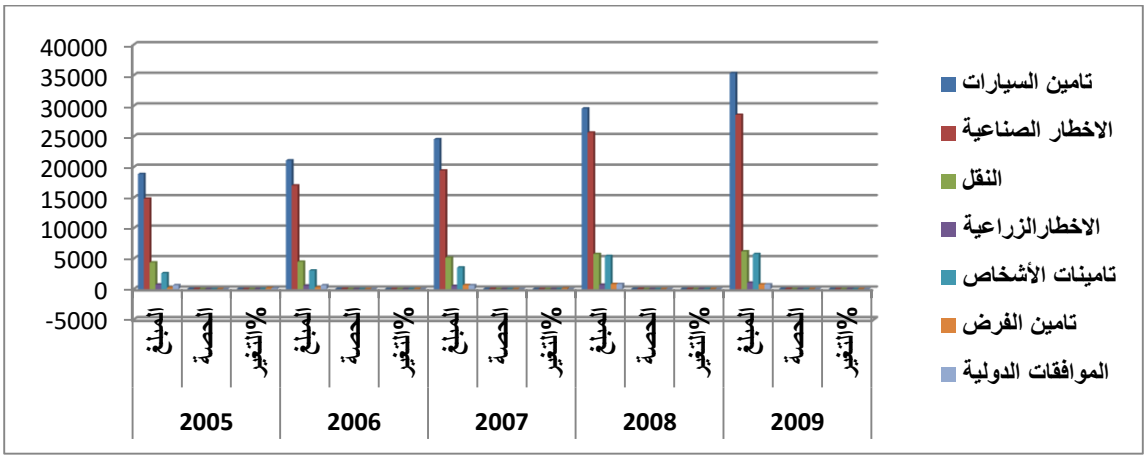

المصدر: من إعداد الباحثون بالاعتماد على الجدول أعلاه

2)- تحليل إنتاج التأمين حسب المؤسسات :

نلاحظ من خلال جدول 05 أدناه أن نشاط التامين في تحسن مستمر، ويترجم ذلك بحجم الأقساط المحققة، حيث انتقل حجم الأقساط من 41.6% مليار دج سنة 2005 الى 77.67%مليار دج في سنة 2009 محققا بذلك زيادة تقدر بـ 36.03 مليار دج وكذلك شهدت سنة 2009 زيادة في حجم الإنتاج قدرت 10.04 مليار دج وهذا مقارنة بسنة 2008 وكان لشركات التأمين العمومية مساهمة كبيرة تقدر بـ 69.97% من الإنتاج الإجمالي، مقابل 34.80% للشركات الخاصة و 6.45% للتعاضديات.

أما في سنة 2007 إذ ما قورنت بسنة 2006 فنرى أن هناك زيادة في سوق التامين قدرت بـ 15.91% من حجم النشاط، وهو ما يترجم زيادة رقم الأعمال من 46.4 مليار دج سنة 2006 الى 53.8 مليار دج سنة 2007، أي بحجم أقساط إضافية قدرت بـ 7.3 مليار دج.

الجدول 05: تطور إنتاج حسب الفروع الفترة (2005-2009) الوحدة: مليون دينار جزائري

السنوات	2005		2006		2007		2008		2009	
الشركات	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%
SAA	12515	30,06	13427	28,88	14719	27,31	16445	24,32	18676	**24,05**
CAAR	6255	15,02	7572	16,29	8157	15,14	12514	18,51	13260	**17,07**
CAAT	7392	17,75	8068	17,35	10588	19,65	11062	16,36	13345	**17,18**

6,40	4974	5,85	3957	5,83	3141	6,07	2822	7,18	2990	**CNMA**
0,05	40	-	0	0,06	31	0,06	29	0,06	27	**MAATEC**
1,88	1460	1,98	1339	2,66	1432	2,17	1009	3,64	1514	**TRUST**
7,82	6074	6,83	4619	6,20	3344	6,08	2829	5,39	2245	**CIAR**
3,37	2621	3,13	2117	3,93	2118	3,98	1851	4,45	1851	**2A**
0,21	166	0,17	117	0,14	73	0,02	10	0,03	11	**CAGEX**
0,22	173	0,42	285	0,10	55	0,03	13	0,01	6	**SGCI**
3,20	2489	2,83	1915	2,64	1421	2,27	1054	1,57	654	**EL-BARAKA (SALAMA)**
11,46	8898	14,75	9974	12,12	6534	13,28	6173	10,33	4300	**CASH**
2,71	2107	2,37	1604	2,56	1377	2,88	1337	3,63	1510	**GAM**
0	0	-		-	0	-		0,89	369	**EL RAYAN**
3,671	2851	2,476	1674	1,677	904	0,650	302	0,002	1	**ALLIANCE**
0,690	**536**	0	0	0	0	0	0	0	0	**CARDIF**
100	**77 670**	**100**	**67622**	**100**	**53894**	**100**	**46496**	**100**	**41640**	**TOTAL**

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على

Rapport de situation générale du secteur des assurance.2005-2006-2007-2008-2009

رابعا: تحليل إنتاج التأمين خلال الفترة 2010-2014

من خلال الجدول 01، بلغ الإنتاج الإجمالي لقطاع التأمين في الجزائر للسنوات الخمس على التوالي: 81.08 مليار دج، 87.32 مليار دج، 100.18 مليار دج، 113.96 مليار دج، 125.47 مليار دج بزيادة متقاربة.

1)- تحليل إنتاج التأمين حسب الفروع:

نرى جليا من خلال الجدول 06 سيطرة وهيمنة واضحة على مدى السنوات على سوق التأمينات لفرعين كبيرين هما السيارات وفرع تأمين الأخطار الصناعية فمنذ سنة 2010 على ما يقدر بـ81% من مجموع الأقساط، حيث بلغت حصته كل منهما في سنة 2014 على التوالي 50.91% و 33.34%،

رغم حصتها الضعيفة 7.15% عرفت التأمينات على الأشخاص زيادة تقدر بـ: 25.03% حيث مرت من 7.17 مليار دج، ونتجت هذه الزيادة عن زيادة الوعي التأميني، وأيضا إلى تسويق منتوج التامين (المساعدة أثناء السفر) الذي أصبح منذ جوان 2004 إجباري لكل طلب تأشيرة واستمر إلى غاية الآن، إضافة لذلك فقد عرفت سنة 2014 تحسن معتبر مقارنة بسنة 2010 فقد حقق نمو ايجابي يقدر بـ 1797 مليار دج،

وعلى غرار جميع السنوات فقد ظل سوق التامين ممول من قبل الأقساط الناجمة عن فرع السيارات فهو يمثل 50.91% من إنتاج السوق في 2014 وعليه فقد حقق هذا الفرع زيادة قدرت بـ103.9 مليار دج منذ 2001 وترجع هاته الزيادة لمايلي:

1. تطور الوعي التأميني؛
2. تطور حظيرة السيارات في الجزائر؛
3. تطور في مجال عقد تأمين السيارات، الضمان المغطى لكل الأخطار؛
4. وجوب اكتتاب هذا الضمان في مجال قروض شراء السيارات الممنوحة من قبل المؤسسات المالية (البنوك).

بينما التأمين على الأشخاص رغم حصته الضعيفة والمقدرة بحوالي 12% في 2014 لكنه عرف تحسنا ملحوظا بسبب عدة إصلاحات منها عملية الفصل بين التأمينات على الأضرار والتامين على الأشخاص حيث تم تكوين شركات متخصصة لهذا النوع من المنتجات. وتم تحويل عملية الاكتتاب لهاته الشركات التي تم تكوينها حديث ومن بينها شركة التامين على الحياة الجزائرية المختصرة بكلمة TALA (3) وهي فرع للشركة الجزائرية للتامين CAAT، وشركة كرامة (CAARAMA-SPA) (4) وهي فرع من شركة CAAR، وشركة تأمين الاحتياط والصحة وهي مختصر كلمة (SAPS) (5) وهي شركة ذات أسهم وشراكة بين (**SAA-MACIF-BADR-BDL**)، وأخيرا شركة كرديف الجزائر يمكن اعتبارها أول شركة تأمين على الأشخاص والتي رخص لها تجاريا بتاريخ 05 سبتمبر 2011.

الجدول 06: تطور إنتاج حسب الفروع الفترة (2010–2014) الوحدة: مليون دينار جزائري

الفروع	2010			2011			2012		
	المبلغ	الحصة	التغير%	المبلغ	الحصة	التغير%	المبلغ	الحصة	التغير%
تامين السيارات	**39644**	**48,55**	**12**	**43552**	**49,44**	**10**	**52466**	**51,77**	20,46
الأخطار الصناعية	**26506**	**32,46**	**-7**	**28909**	**32,81**	**9,06**	**32054**	**31,63**	10,87
النقل	**6092**	**7,46**	**-1,5**	**5708**	**6,48**	**- 6,30**	**5332**	**5,26**	-6,58
الاخطارالزراعية	**1237**	**1,51**	**18,48**	**1626**	**1,85**	**31,44**	**2247**	**2,22**	38,19
تأمينات الأشخاص	**7179**	**8,79**	**24,65**	**7043**	**7,99**	**- 1,89**	**7499**	**7,40**	6,47
تامين القرض	**364**	**0,45**	**-53,27**	**441**	**0,50**	**21,15**	**535**	**0,53**	21,31
الموافقات الدولية	**639**	**0,78**	**-17,86**	**819**	**0,93**	**28,16**	**1213**	**1,20**	48,1
المجموع	**81661**	**100**	**-24,5**	**88098**	**100**	**91,62**	**101346**	**100**	138,82

الفروع	2013			2014		
	المبلغ	الحصة	التغير%	المبلغ	الحصة	التغير%
تامين السيارات	**61310**	**52,59**	**16,85**	**63879**	**50,91**	4,19
الأخطار الصناعية	**35424**	**30,38**	**10,51**	**41834**	**33,34**	18
النقل	**5475**	**4,70**	**2,68**	**6497**	**5,18**	18,66
الاخطارالزراعية	**2792**	**2,39**	**24,25**	**3269**	**2,61**	17,08
تأمينات الأشخاص	**8034**	**6,89**	**7,13**	**8976**	**7,15**	12

تامين القرض	876	0,75	64	1017	0,81	16
الموافقات الدولية	2679	2,30	121	0	-	-100
المجموع	116590	100	246,42	125472	100	-14,07

مصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على

Rapport de situation générale du secteur des assurance.2010-2011-2012-2013-2014

2)- تحليل إنتاج التأمين حسب المؤسسات :

نلاحظ من جدول 07 أن نشاط التأمين في تطور مستمر، ويتحقق ذلك بحجم الأقساط، حيث ينتقل حجم الأقساط من 81.07 مليار دج سنة 2010 إلى 125.5 مليار دج في سنة 2014 محققا بذلك زيادة تقدر بـ 44.43 مليار دج، كذلك شهدت سنة 2014 زيادة في حجم الإنتاج قدرت بـ 25.33 مليار دج وهذا مقارنة بسنة 2012 وكانت هذه الزيادة راجعت إلى مساهمة شركات التأمين العمومية بحوالي 59.65% من الإنتاج الإجمالي، مقابل 30.96% لشركات الخاصة و 9.38% للتعاضديات.

أما في سنة 2011 إذا ما قورنت بسنة 2010 فنرى أن هناك زيادة في سوق التأمين قدرت بـ 7.69% من حجم النشاط، وهو ما يترجم زيادة رقم الأعمال من 81.07 مليار دج في عام 2010 الى 87.31 مليار دج سنة 2011 أي بحجم أقساط إضافية قدرت بـ6.24 مليار دج، على المستوى التنظيمي خضع هيكل السوق لتغير كبير نسبيا، إذا أن عدد شركات التأمين العاملة في السوق ارتفع من 16 شركة في عام 2010 الى 23 شركة في عام 2012، ومنذ سنة 2011 تم التمييز بين شركات التأمين الأشخاص وشركات التأمين الأضرار، ومع ذلك لم يكن يشعر بهذا التغير بشكل كبير من حيث النشاط، إذ ساهمت الشركات الجديدة التي اعتمدت AXA DOMMAGES، SAPS، TALA، CAARAMA، AXA VIE، MACIRVIE، MUTULISTE بزيادة قدرت بـ 7.68 مليار دج. حققت سنة 2014 مقارنة بسنة 2013 ما يقدر بـ6.98 مليار دج؛

تتصدر الشركات العمومية الأنشطة في هذا المجال قائمة الأرباح المحققة من قبل القطاع، حيث حققت شركة (كاش للتأمين) (CASH) أرباحا تقدر بـ2.30 مليار سنة 2014 مقارنة بالسنة 2013 و حققت الشركة الجزائرية للتأمين الشامل (CAAT) أرباحا تقدر بـ2.19 مليار دج، وبلغت أرباح الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين (CAAR) خلال نفس السنة ب 1.54 مليار دج، وجاءت الشركة SAA محققة أرباحا صافية تقدر بـ 992 مليون دج ، أما بالنسبة لشركات القطاع الخاص فقد تصدرتها من حيث الأرباح المحققة في 2014 الشركة الدولية للتأمين وإعادة التأمين (CIAR) بـ 1.27 مليار دج متبوعة بشركة الكرامة (السلامة) بأرباح تقدر بـ 476 مليون دج، ومن ثما شركة أليانس للتأمينات التي حققت أرباحا بـ278 مليون دج؛

من جهتها، حققت شركات التأمين المتخصصة في التأمين على الأشخاص أرباحا محسوسة نوعا ما خلال سنة 2014 وتقدمت هذه الشركات (AXA DOMMAGES) بأرباح 1.28 مليار دج، متبوعة بشركة (AXA VIE) تقدر بـ 395 مليون دج، متبوعة بشركة تالا للتأمينات (TALA) بحصة أرباح مقدرة 256 مليون دج، ثم بشركة SAPS 185 مليون دج، وأخيرا شركة كارديف الجزائر بـ 167 مليون دج من الأرباح.

الجدول 07: تطور إنتاج حسب المؤسسات الفترة (2010–2014) الوحدة: مليون دج

2014		2013		2012		2011		2010		السنة
%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	المؤسسات
21,18	26586	22,46	25594	23,12	23164	24,22	21146	24,76	20072	**SAA**
12,82	16088	12,76	14542	14,07	14096	14,70	12839	15,79	12802	**CAAR**
16,09	20192	15,79	17993	15,47	15501	16,76	14636	17,37	14083	**CAAT**
8,98	11268	8,68	9893	8,07	8084	7,71	6732	7,09	5751	**CNMA**
0,41	512	0,35	395	0,16	156	0,1	80	0,10	60	**MAATEC**
2,08	2613	2,35	2682	2,28	2286	2,14	1867	2,30	1849	**TRUST**
7,06	8859	6,66	7586	6,67	6679	7,00	6113	7,40	5980	**CIAR**
3,14	3943	3,53	4020	3,59	3595	3,67	3203	3,75	3038	**2A**
–	0	0,34	382	0,36	359	0,38	329	0,34	279	**CAGEX**
–	0	0,47	534	0,22	219	0,17	145	0,12	94	**SGCI**
–	0	–	0	3,27	3276	–		–		**AGCI**
3,58	4491	3,52	4015	–	0	3,20	2796	3,13	2540	**EL-BARAKA (SALAMA)**
9,56	12002	8,51	9701	8,36	8375	9,05	7900	9,23	7480	**CASH**
2,79	3506	2,89	3293	3,37	3372	3,26	2849	3,60	2911	**GAM**
3,527	4427	3,64	4149	3,71	3714	4,47	3903	4,22	3423	**ALLIANCE**
1,095	1374	1,06	1207	1,070	1072	1,032	901	0,90	714	**CARDIF**
1,01	1272	0,95	1087	1,07	1069	0,28	241	–	0	**SAPS**
0,93	1165	0,68	770	0,250	250	–	0	–	0	**AXA VIE**
1,98	2491	1,06	1211	0,381	382	0,001	1	–	0	**AXA DOM**
1,23	1539	1,69	1923	1,795	1798	1,065	930	–	0	**CAARAMA**
0,88	1109	0,95	1084	0,98	977	0,17	147	–	0	**MACIRVIE**
1,24	1556	1,14	1300	1,17	1169	0,64	560	–	0	**TALA**
0,41	512	0,52	589	0,576	577	–	0	–	0	**MUTULISTE**
100	**125 505**	**100**	**113 950**	**100**	**100 170**	**100**	**87 318**	**100**	**81 076**	**TOTAL**

مصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على

Rapport de situation générale du secteur des assurance.2010-2011-2012-2013-2014

خاتمة:

شهد سوق التأمين عدة تحولات وإصلاحات التي طرأت على قطاع التأمين، والى القوانين التي تضبط النشاط التأمين للحفاظ على أموال المؤمن لهم من الضياع، فقد ألزمت الدولة شركات التأمين أن ترفع رأسمال من خلال المرسوم التنفيذي 09-375 الصادر في 16 نوفمبر 2009 حيث جعلت رأسمال التأمين على الأشخاص 1 مليار دج عوضا عن 20 مليون دج، أما شركات التأمين على الأضرار فأصبح 2 مليار دج عوضا عن 500 مليون دج.

ولقد تميز سوق التأمين الجزائري بسيطرة كلية نسبيا للشركات العمومية (SAA ,CAAT ;CAAR,CASH)، وهذا راجع إلى برنامج إنعاش الاقتصادي سنة (2001-2004) وبرنامج النمو الاقتصادي (2005-2009)، والى تميز الاقتصاد الجزائر بمرحلة التوسع المالي (2001-2014) إذ تعد الفترة المثلى للأداء الاقتصادي مقارنة بالفترات السابقة ويرجع ذلك إلى ارتفاع أسعار النفط وما حققته من فوائض مالية.

وتوصلنا من خلال هذه الورقة البحثية غلى اهم النتائج التالية:

- لقد أدت الإصلاحات التي باشرتها السلطات المركزية إلى إحداث تحول مرحلي من إقتصاد مخطط مركزي إلى إقتصاد حر قائم على آليات السوق الذي أثر على هيكل سوق التأمين الجزائري ففي جانب الإنتاج نجد رقم الأعمال 125.47 مليار دج مقارنة بالسنوات ما قبل الإصلاحات، وهذا راجع إلى برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) والنمو الاقتصادي (2005-2009).
- ضعف الحصص السوقية لشركات العمومية (SAA ,CAAT,CAAR,CASH) بالرغم من سطرتها على السوق التأمينية.
- تدهور في سوق التأمين في الجزائر راجع إلى إنعدام تسديد التعويضات والتي تستغرق مدة طويلة قد تصل إلى 5 سنوات أو أكثر حسب المؤمن لهم.
- إن الأفكار السائدة لدى المجتمع باعتبار أن شركات التأمين هي مجرد وسيلة حماية وتوفير الأمن فقط، بل تعد ركيزة من ركائز الاقتصاد لمساهمتها في تنشيط الاستثمار.

قائمة المراجع والمصادر:

[1] – المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي " الظرف الاقتصادي و الاجتماعي " للسداسي الثاني من سنة 2001 " جوان، ص 24

[2] – قندوز طارق، وثيقة ألكترونية بعنوان "معوقات وكوابح نمو قطاع التأمين العربي بين التحدي والمواجهة (دراسة مسحية للجزائر والكويت خلال الفترة 2000-2010)"من على الموقع(http://giem.kantakji.com/article/details/ID/696#.WQd3HCG5Asc) بتاريخ 2017/09/12.

[3] –الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 23، قرار مؤرخ في 4 ربيع الثاني عام 1432 الموافق 9 مارس سنة 2011، يتضمن إعتماد شركة التأمين " تأمين لايف الجزائر" شركة ذات أسهم، ص 19.

[4] – الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 23، قرار مؤرخ في 4 ربيع الثاني عام 1432 الموافق 9 مارس سنة 2011، يتضمن إعتماد شركة التأمين " كرامة للتأمين" شركة ذات أسهم، ص 19.

[5] – الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 23، قرار مؤرخ في 4 ربيع الثاني عام 1432 الموافق 9 مارس سنة 2011، يتضمن إعتماد شركة التأمين " شركة تأمين الاحتياط والصحة" شركة ذات أسهم، ص 19.

-l 'Algérie en quelques chiffres n34.Ons.Alger.2005,p53. :(2002-2001)

-l 'Algérie en quelques chiffres n36.Ons.Alger.2006,p55 :(2004-2003)

-l 'Algérie en quelques chiffres n39.Ons.Alger.2009,p58 :(2006-2005)

-l 'Algérie en quelques chiffres n40.Ons.Alger.2010,p59 :(2010-2007)
-l 'Algérie en quelques chiffres n42.Ons.Alger.2012,p64 :(2012-2011)
-l 'Algérie en quelques chiffres n44.Ons.Alger.2014,p64 :(2013-2012)
-LES SECTEUR ALGERIN DES ASSURANCES NOTES STATISTIQUES :(2014)
-Rapport de situation générale du secteur des assurance.2001-2002-2003-2004
-Rapport de situation générale du secteur des assurance.2001-2002-2003-2004
-Rapport de situation générale du secteur des assurance.2005-2006-2007-2008-2009
-Rapport de situation générale du secteur des assurance.2005-2006-2007-2008-2009
-Rapport de situation générale du secteur des assurance.2010-2011-2012-2013-2014
-Rapport de situation générale du secteur des assurance.2010-2011-2012-2013-2014